درجة ممارسة معلمي التربية المهنية لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر المشرفين التربويين في الأردن

أحمد عيسى الطويسي*

تاريخ تسلم البحث 2013/7/10 تاريخ قبوله 2013/9/9

ملخص: هدفت هذه الدراسة تعرّف على درجة ممارسة معلمي التربية المهنية لكفايات الاقتصاد المعرفي كما يراها المشرفون التربويون في الأردن. تشكلت عينة الدراسة من (62) مشرفاً ومشرفة، وبنسبة بلغت 71% من مجتمع الدراسة. تم تطوير استبانة كأداة دراسة، وتكونت من 64 فقرة موزعة على تسعة مجالات، وتم التحقق من صدقها وثباتها، حيث بلغ معامل الثبات للأداة ككل (0.94)

كشفت نتائج الدراسة عن الآتي:

1) بلغ المتوسط الكلي لدرجة ممارسة معلمي التربية المهنية للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفوهم 2.96، وبانحراف معياري بلغ 0.665، وهذا المتوسط يؤشر إلى درجة ممارسة متوسطة.
2) جاء ترتيب درجة ممارسة المعلمين لمجالات الكفايات على التوالي: مجال(الاتصال والتفاعل مع الطلبة، القيادة والإدارة، الشخصي، التوجيه والإرشاد المهني، الأكاديمي، التقويم والاختبارات، الإبداع والابتكار، التطوير الذاتي/المهني، وأخيراً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).
3) عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تُعزى لأثر متغير المؤهل العلمي للمشرف التربوي في تقديراته لدرجة ممارسة المعلمين لكفايات الاقتصاد المعرفي.
4) وجود فروق ذات دلالة احصائية، تُعزى لمتغير الخبرة في الإشراف التربوي، ولصالح تقديرات المشرفين التربويين من ذوي الخبرة الحديثة.
5) وجود تفاعل بين متغيرات الدراسة (المؤهل العلمي والتربوي والخبرة وفي الإشراف التربوي)، لدرجة ممارسة معلمي التربية المهنية للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي، حيث بلغت قيمة ف (6.480) وبمستوى دلالة بلغ (0.003).

في ضوء نتائج الدراسة تم اقتراح مجموعة من التوصيات، منها أن تهتم برامج التنمية المهنية المستدامة لمعلمي التربية المهنية في الأردن بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد المعرفي، التربية المهنية، المعلمين، والمهارات).

مقدمة : تتسَم الألفية الثالثة بمجموعة من السمات التي تميزها وتحدد ملامحها، ومن أهم هذه السمات والملامح: الانفجار المعرفي والتحول من اقتصاد تقليدي مبنيّ على الصناعات والموارد التقليدية، إلى اقتصاد مبني على المعرفة. هذا التحول دفع بالمفكرين والباحثين عن الاصطلاح إلى تسمية هذا العصر بعصر الاقتصاد المعرفي Knowledge Economy.

The Degree to Which Career Education Teachers are Practicing the Knowledge Economy skills, as Perceived by the Educational Supervisors in Jordan

Ahmed Issa Al-Tweissi , *Mutah University-Jordan.*

Abstract: This study aimed at determining the degree to which the Career education teachers are practicing the knowledge economy skills as perceived by their educational supervisors. The study sample consisted of (62) supervisors, with the percentage of 71% of the entire population. A self-completed questionnaire was developed for the purpose of this study, it consisted of 64 items distributed on nine domains, and its reliability and validity were verified.

The results of the study revealed the following:

1) The mean score for the degree of practicing knowledge economy skills by Career education teachers was 2.96, and this indicates the degree of moderate practices.
2) The means of knowledge economy skills domains were ranked respectively, from the best to the worst practices, as follow: communication and interaction with the students, leadership and management, personal, career guidance and counseling, academic, evaluation and school tests, creativity and innovation, professional development, and finally information and communications technology skills.
3) There were no statistically significant differences due to the impact of the variable of supervisors' educational qualification, whereas, there were differences that can be attributed to the variable of supervisors' experience, and in favor of those supervisors with recent experience in educational supervision.
4) There were an interaction between the variables of the study, with the value of P= 6.480 and the significance level of (0.003).

Based upon the above briefed findings several recommendations were proposed, including the necessity to pay more attention to the professional development programs for Career education teachers in Jordan, with special focus on the domain of information and communication technology.(**Keywords**: Computerized Instructional package, Intel, immediate achievement, postponed achievement, jurisprudence concepts, Islamic Education).

ومن المسلمات أن النظام التربوي بمؤسساته المتعددة هو الميدان الأول للتعامل مع مثل هذه التغيرات من خلال ما يُقدَّم للنشء من معارف ومهارات يمكن الربط بينها وبين تطبيقاتها في حياة المتعلم اليومية. وهذا التوجه يتطلب تطوير مكونات النظام التربوي وعناصره ليواكب هذا التحول في العملية التربوية ولكي يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة.

* كلية العلوم التربوية، جامعة مؤته، الأردن.

© حقوق الطبع محفوظة لجامعة اليرموك، اربد، الأردن.

وفي الأردن حظي مشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي باهتمام كبير لدى صناع القرار التربوي، حيث هناك التزام وطني نحو تحقيق أهداف التحول التربوي القائم على التطور النوعي للتعليم وفق مراحل محددة، وذلك في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي. فقد قامت وزارة التربية والتعليم، ومنذ عام 2003، بتنفيذ مشروع التطوير التربوي الموجه نحو الاقتصاد المعرفي، بهدف تمكين النظام التربوي من تخريج أفراد يمتلكون مهارات التفكير العُليا ومؤهلين لتوظيف هذه المهارات في حل المشكلات وإنتاج حلول إبداعية، مما قد يؤهلهم للمساهمة الفعالة في التعامل مع متطلبات الاقتصاد المعرفي التنافسي العالمي(عبدالحميد والقضاة وأبو لبده ، 2007).

وفي ضوء هذا التوجه، وضعت وزارة التربية والتعليم خطة طموحة استهدفت كافة عناصر العملية التربوية. حيث تم بناء المناهج لإعداد المتعلم للحياة وفق متطلبات الاقتصاد المعرفي، وتم التركيز على تطبيق أساليب تعلم وتعليم جديدة ضمن عمل تشاركي، وتم كذلك تصميم برامج تطوير مهني للمعلمين تستهدف تدريبهم وتحسين أدائهم وتطوير أساليبهم في التدريس والقياس والتقويم وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التعلم والتعليم.

ولأنّ المعلم هو قلب العملية التربوية فإن التحدي الأكبر هو إيجاد المعلم القادر على إدارة عملية التعليم والتعلم المستندة إلى مرتكزات الاقتصاد المعرفي. وهذا يتطلب أن يمتلك المعلم الكفايات اللازمة للنهوض بهذه المهمة. ويُعد مبحث التربية المهنية من المباحث التي تتطلب من المعلم جهداً إضافياً، وذلك لطبيعة المعارف التي يشتمل عليها، وبالتالي اختلاف طبيعة متطلبات تدريس هذا المبحث. من هنا هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة معلمي التربية المهنية لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر المشرفين التربويين الذين يتابعون أداء هؤلاء المعلمين، ويهتمون بشكلٍ مستمر بنموهم المهني.

الاقتصاد المعرفي ماهيته وخصائصه

يُطلق على العصر الذي نعيشه عصر المعرفة، وأصبحت موضوعات المعرفة وإدارتها- ورأس المال الفكري بمكوناته المختلفة ورأس المال الهيكلي والبشري والاجتماعي- تحتل أهمية متصاعدة، وبخاصة منذ بداية الألفية الثالثة. حيث بدأ الاقتصاد العالمي يتجه أكثر فأكثر نحو الاقتصاد المعرفي. ومن هنا بدأ بعض المفكرين يؤكدون على كون المعرفة ظاهرة يمكن قياسها وتنميتها ونقلها، وقد جاء هذا الإدراك مع تنامي دور المعرفة في العصر الحديث ودورها في الاقتصاد العالمي. وتؤكد النظريات المعاصرة التي تناولت التكنولوجيا والمعرفة، على أن المعرفة هي الشكل الأساس لرأس المال، وأن التراكم المعرفي والتكنولوجي هو الذي يؤسس لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. أي أن هناك علاقة وطيدة بين الاستثمار من جهة والمعرفة والتكنولوجيا من جهة أخرى، حيث إن كُلاً منهما يعطي الآخر قيمة وقوة أكبر(بطارسة، 2005؛ جرادات، 2012).

ويُعد الاقتصاد المعرفي شكلاً من أشكال الاقتصاد المدفوعة بالمعرفة والقائم على العامل البشري المسيطر والمستخدِم، ويشكل فيه توليد المعرفة واستثمارها الدور الرئيس في تكوين الثروة، حيث إن الثروة وفق الاقتصاد المعرفي تتولد من خلال رأس المال البشري وليس من خلال استخدام الآلات فقط. ومن هنا بدأ الاقتصاد المعرفي يأخذ الريادة بدلاً من الاقتصاد التقليدي القائم على الآلات لتوليد الثروة في المجتمعات. وترى مؤتمن(2002أ:13) أنه يمكن تعريف الاقتصاد المعرفي بالاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة في إنتاجها واستخدامها، وتوظيفها وابتكار أشكال جديدة منها ولها وإنتاجها من جديد بهدف تحسين المنتج الذي بدوره سيسهم في تحسين نوعية الحياة بمجالاتها المختلفة، بحيث يمكن الإفادة من ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، واستخدام العقل البشري كرأسمال معرفي، وتوظيف البحث العلمي، وذلك بغية إحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية التي يمكن أن تسهم في جعل المحيط الاقتصادي أكثر انسجاماً مع تحديات العولمة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي.

وبحسب وارنر Warner (1994:42)، فان الكفايات الأساسية لمن يعمل في مهنة التعليم ينبغي أن تتضمن كفايات ذات صلة بكل من الآتي: الاتصال، وتكنولوجيا المعلومات، والتعليم والتعلم ضمن إطار المجموعات لتحسين تعّلم الفرد، وتنظيم وتطبيق المهارات العملية والتعاون، والمسؤولية. ويؤكد الزركاني (2013) أن مقومات الاقتصاد المعرفي تعتمد على العلاقة التفاعلية ما بين الاقتصاد والتكنولوجيا، وحيث إن المدرسة تشكل كياناً أساسياً في مجتمع يعتمد المعرفة أساساً لاقتصاده، فينبغي أن تأخذ على عاتقها الاهتمام بالإبداع والابتكار وتشجيع الطلبة المبدعين. وهذا كله يتطلب إعادة هندسة أساليب التدريس لدى المعلمين وتحديث أساليب التفكير لدى المتعلمين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المعرفة ينبغي أن تنتقل بيسر وسهولة بين المعلم والمتعلم.

وترى مؤتمن(2002ب)، أنه وعلى الرغم من المبادرات التربوية لتحديث مرتكزات أساليب التعليم والتعلم في المدارس الأردنية، إلا أن تأهيل المعلم لا يفي بالاحتياجات الحالية والمستقبلية، وهناك قلق كبير بأن الممارسات الصفية لم تتغير ولم ترتقِ للمستوى المأمول الذي ينبغي أن يتناغم مع متطلبات تدريس مناهج مبنية على أساس الكفايات المطلوبة وفق منهاج الاقتصاد المعرفي. وإلى أبعد من ذلك فقد تم رصد وتوثيق عدم تناسق ما بين الممارسات الصفية للمعلمين في المدارس، وتلك المهارات والممارسات التي تفي بمتطلبات كفايات الاقتصاد المعرفي.

التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي في الأردن

يُعد الاقتصاد المعرفي، في الأردن، مشروعاً شمولياً تكاملياً للتحول التربوي القائم على الالتزام الوطني بالسعي نحو تحقيق أهداف التطوير النوعي للتعلم وفق مراحل زمنية محددة، حيث احتل هذا المشروع مكانة متميزة وأهمية كبيرة ضمن عملية التطوير التربوي الذي تتبناه الدولة الأردنية. ولتحقيق ذلك حددت وزارة التربية والتعليم مجالات الإنجاز ضمن هذا المشروع في مكونات أربعة، هي على النحو الآتي:

1) المكون الأول: ويركز على إعادة توجيه أهداف السياسة التربوية واستراتيجياتها، من خلال الإصلاح الحكومي والإداري.
2) المكون الثاني: ويركز على تغيير البرامج والممارسات التربوية لتحقيق مخرجات تعليمية تنسجم مع الاقتصاد المعرفي من خلال تطوير المناهج وقياس التعلم، ومن خلال التنمية المهنية والتدريب للمعلمين وتعزيز مصادر دعم التعلم الفعال.
3) المكون الثالث: ويركز على توفير الدعم اللازم لتجهيز بيئات تعلمية مناسبة تتميز بالجودة، من خلال تطوير وتحسين المرافق والتجهيزات المادية والنوعية اللازمة لتوفير بيئة تعلمية مناسبة.
4) المكون الرابع: ويركّز على تنمية الاستعداد المبكر للتعلم منذ مرحلة الطفولة المبكرة، وذلك من خلال: تعزيز طرق وأساليب دعم البرامج التي تسعى إلى تحسين نوعية التعلم وجودته في مراحل الطفولة المبكرة من جهة، وكذلك من خلال تكافؤ الفرص التعليمية للأطفال جميعهم من جهة أخرى.(وزارة التربية والتعليم، 2013).

وحيث إن نجاح مشروع التطوير التربوي في الاقتصاد المعرفي، حاله حال أي تطوير تربوي، ينبغي أن تنعكس نتائجه على المنتج الرئيس للنظام التربوي وهم الطلبة، فإن الضمانة لذلك هو نجاح المعلم في ممارسته الفعلية للدور المنوط به. ويعتبر المعلم الأداة الرئيسة لضمان التغيير الإيجابي المنشود في أي عملية/مشروع تطوير تربوي، لأن كافة مكونات التطوير نحو الاقتصاد المعرفي ستبقى قاصرة ما لم يواكب ذلك معلمٌ يتسم بالكفاية والمهارة في مجالات عدة. وفيما يتصل بالمكون الثاني، وبخاصة التدريب والتنمية المهنية للمعلمين وتعزيز مصادر التعلم الفعّال، أكدت نتائج العديد من الدراسات مثل: عيادات (2006)، والشديفات(2007)، ومصطفى والكيلاني(2011)، أن الكفايات اللازمة للمعلم وفق متطلبات الاقتصاد المعرفي يمكن إجمالها في الآتي:

1) كفايات تربوية وعلمية، ومنها: معرفة الخصائص النمائية للطلبة، أهداف المرحلة الدراسية والمادة العلمية، والتعرف على الجديد في مجال التخصص، والإدارة الصفية واستثمار الإمكانات التربوية المتاحة. بالإضافة لمهارات التخطيط لفعاليات الدروس والاختبارات وبرامج النشاط المدرسي، والانتقال إلى البناء على الثراء المعرفي والخبرات التراكمية التي يمتلكها الطلبة.
2) كفايات شخصية، ومنها: سمات القدوة الحسنة للطلبة، والتعامل مع المواقف المختلفة بحكمة واتزان وبخاصة في التعامل مع مشكلات الطلبة.
3) كفايات الاتصال والعلاقات الإنسانية، ومنها: احترام شخصية المتعلم، واستخدام التعزيز والحوافز، وتشجيع الطلبة على النقاش والمحاورة، وبناء علاقات طيبة مع الطلبة وبينهم، واحترام مشاعر الطلبة.
4) كفايات البحث والابتكار والتنمية المهنية، ومنها: تشجيع الطلبة على البحث والاستقصاء، ومهارات البحث التربوي والبحث الإجرائي، وتوظيف نتائج البحوث والدراسات المتميزة في مجال التعليم والتعلم والقيادة، وكذلك تنمية الخبرات الداخلية في مجال المادة العلمية للمبحث الذي يدرسه المعلم/المعلمة وضرورة التعامل مع التنمية المهنية كعمليات وليس كنتائج.
5) كفايات تنفيذية، ومنها: توظيف الأساليب التدريسية الحديثة، واستثمار الإمكانات المتاحة، ومهارات الإدارة الصفية، واستخدام الوسائل التقنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاهتمام بتغيير سلوكات الطلبة واتجاهاتهم وميولهم إيجاباً.
6) كفايات التقويم، ومنها: أساليب التقويم التي ينبغي توظيفها، ووضع الاختبارات التحصيلية، وتحليل نتائج الطلبة وتقديم التغذية الراجعة للطلبة عن أدائهم.

يُلحظ مما سبق أن المهارات التي ينبغي أن يمارسها المعلم ضمن متطلبات الاقتصاد المعرفي قد تنوعت، حيث تناولت أوجهاً عدة، منها مهارات قد تكون غير ذات أهمية لدى المعلمين التقليديين، ولكنها بالتأكيد مهمة جداً لمعلم يُدرس منهاجاً تم تطويره وفق متطلبات الاقتصاد المعرفي، ومن هذه المهارات: الإبداع والابتكار، والبحث العلمي، والتنمية المهنية، والتعامل مع معطيات التكنولوجيا وثورة الاتصالات، وتوظيف أساليب تدريس غير تقليدية، وتسهيل نقل المعرفة للطلبة وبينهم ... الخ. وبالتالي فإن المهارات التي ينبغي ممارستها وفق متطلبات كفايات الاقتصاد المعرفي تشكل طيفاً واسعاً من المجالات لا يسهل حصرها في بحث أو دراسة واحدة، ولكن يمكن تناول جانبٍ أو مجالٍ منها أو عينة من هذه المهارات، ضمن كل مجال، واستقصاء درجة ممارستها. وهذا ما بحثت فيه الدراسة الحالية، فهي وإن بحثت في مجالات عدة شملت كل ممارسات المعلم في المواقف التعليمية إلى حد ما، إلا أنها ذات خصوصية تتصل بطبيعة مبحث التربية المهنية ومتطلبات تدريسه.

وفي ضوء ندرة الدراسات ذات الصلة المباشرة بهدف الدراسة الحالية، ومن خلال مراجعة الأدب التربوي السابق تم استعراض بعض الدراسات التي تشترك بأحد أهدافها مع أي من أهداف

الدراسة الحالية. وقد جاءت الدراسات السابقة التي تم الاسترشاد بها، على النحو الآتي:

دراسة فوكس(2001) Fox، والتي هدفت إلى تعرف ممارسات معلمي التعليم المهني في تنفيذ منهاج علوم الأسرة والمستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية. وتكونت عينة الدراسة من (450) معلماً، وكذلك (45) من المعلمين القادة. تم توظيف منهجية البحث الوصفي والارتباطية. وكشفت نتائج الدراسة عن مستوى عالٍ نسبياً للممارسات المطلوبة أثناء عملية التدريس لدى معلمي التعليم المهني في ولاية أوهايو، وبخاصة في المجالات ذات الصلة بالممارسات العملية والممارسات التقنية، والممارسات السلوكية/الشخصية. وأوصت الدراسة بأهمية تشجيع المعلمين على المشاركة في برامج التنمية المهنية.

دراسة بونال ورامبلا (2003) Bonal & Rambla، والتي هدفت إلى تعرف دور المعلم في تكوين مجتمع تربوي في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي. وقد تشكلت عينة الدراسة من معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية في أربع مدارس في أمريكا اللاتينية. تم توظيف بطاقة الملاحظة والمقابلات كأدوات بحث بغية تحقيق أهداف هذه الدراسة. وقد كشفت نتائجها عن أن المعلمين كانوا يقاومون التغيير والاندماج في الاقتصاد المعرفي نظراً لعدم وضوح فكرة الاقتصاد المعرفي لديهم .وقد عزي ذلك إلى عدم توضيح وبيان طبيعة الدور الجديد المطلوب من المعلم النهوض به، مما نجم عنه عدم استخدام هؤلاء المعلمين(عينة الدراسة) لأي من مهارات واستراتيجيات التدريس الحديثة ، بالإضافة إلى أن نتائج الدراسة كشفت عن عدم قدرة المعلمين على القيام بالدور المطلوب منهم في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي وبخاصة في الصفوف الكبيرة التي يكون عدد الطلبة فيها أكثر من 25 طالباً.

في سنغافورة أجرى ييم تيو (2004) Yim-Teo ، دراسة هدفت إلى بيان دور الاقتصاد المعرفي في إعادة هيكلة مناهج التعليم الصناعي وأنماط التدريس المستخدمة من وجهة نظر المعلمين والخبراء التربويين. وقد تم توظيف بطاقة ملاحظة كأداة دراسة، حيث تكونت عينة الدراسة من (80) معلماً ومعلمة، بالإضافة إلى إجراء مقابلات معهم ومع (22) خبيراً تربوياً. وكشفت نتائج تلك الدراسة عن وجود قناعات لدى المعلمين بضرورة الانتقال من الأساليب القائمة على الفصل ما بين التعليم النظري والتدريب العملي إلى أساليب جديدة تواءم متطلبات الاقتصاد المعرفي، وبخاصة تلك التي تكسب المتعلم المهارات الاجتماعية، والصناعية، والمنهجية.

وفي الأردن أجرت بطارسة (2005) دراسة هدفت إلى بناء برنامج تدريبي قائم على كفايات الاقتصاد المعرفي للتنمية المهنية لمعلمات الاقتصاد المنزلي في الأردن. تكونت عينة الدراسة من (50) معلمة. وتشكلت أداة الدراسة من بطاقة الملاحظة والمقابلة وتحليل الوثائق والسجلات. وأظهرت نتائج الدراسة أن الكفايات اللازمة لمعلمات الاقتصاد المنزلي، وفق ما يتطلبه الاقتصاد المعرفي بلغت (101) كفاية موزعة على عدة مجالات، هي مجالات الكفايات: الشخصية، والتربوية العامة، والفنية التخصصية، والقياس والتقويم، والتوجيه والإرشاد المهني، والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، والتعامل مع المجتمع المحلي وسوق العمل، وكفايات التنمية المهنية. وأظهرت النتائج أن المتوسط لدرجة امتلاك معلمات الاقتصاد المنزلي للكفايات التي يتطلبها الاقتصاد المعرفي قد بلغ (2.21) والتي تم قياسها بمقياس ليكرت الخُماسي، وهو متوسط يعبر عن تدني مستوى امتلاك المعلمات لكفايات الاقتصاد المعرفي. من ناحية أخرى كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كفايات معلمات الاقتصاد المنزلي تعزى لأي من متغيري المؤهل العلمي أو عدد سنوات الخبرة لدى المعلمات.

ودراسة عيادات(2006)، والتي هدفت إلى بناء برنامج تدريبي لتنمية المهارات الأدائية لدى معلمي التعليم الصناعي في ضوء التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في الأردن وبيان أثره في تنمية تلك المهارات. تكونت عينة الدراسة من (56) معلماً من معلمي التعليم الصناعي. وتشكلت أداة الدراسة من بطاقة الملاحظة لرصد ممارسة المعلمين الأدائية في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي. وكشفت نتائج الدراسة عن الآتي: جاء أداء المعلمين لمهارات الاقتصاد المعرفي بدرجة جيدة، ولم تكشف النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة أداء معلمي التعليم الصناعي لمهارات الاقتصاد المعرفي تعزى لأي من متغيري المؤهل العلمي أو الخبرة في التدريس.

أما دراسة الشديفات (2007)، والتي هدفت إلى تعرف درجة ممارسة معلمي المدارس الأساسية لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مديري المدارس في مديرية تربية المفرق. تكون مجتمع الدراسة، وهو عينتها، من جميع المديرين والبالغ عددهم (136). وتشكلت أداة الدراسة من استبانة اشتملت على (49) كفاية ضمن خمسة مجالات تتعلق بالكفايات: الشخصية، والفنية، والقياس والتقويم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنمو المهني. وأظهرت نتائج دراسته الآتي: بلغ متوسط درجة ممارسة المعلمين لكفايات الاقتصاد المعرفي، من وجهة نظر المديرين، (3.69)، حيث جاء مجال الكفايات الشخصية بالمرتبة الأولى، ثم الكفايات الفنية، ثم كفايات القياس والتقويم، ثم كفايات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وأخيرا كفايات النمو المهني. وأكدت التوصيات أهمية عقد الدورات التدريبية، وتزويد المعلمين بفرصة اللقاءات الدورية فيما بينهم من جهة، وبينهم وبين المشرفين التربويين والخبراء المختصين لزيادة النمو المهني فيما يتصل بالاقتصاد المعرفي من جهة أخرى.

ودراسة مصطفى والكيلاني (2011)، والتي هدفت إلى تعرف درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم. تكونت عينة الدراسة من كافة مشرفي التربية الإسلامية وعددهم (62) مشرفاً. وتشكلت أداة الدراسة من استبانة اشتملت على (38) فقرة. أما أبرز نتائج تلك الدراسة فكانت على النحو الآتي: جاءت ممارسة المعلمين لدورهم وفق متطلبات الاقتصاد المعرفي بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي

عام بلغ (2.75)، حيث جاء مجال كفايات تنفيذ التدريس في المرتبة الأولى، ثم كفايات التخطيط، ثم كفايات التطوير الذاتي، وأخيرا مجال كفايات تقييم تعلم الطلبة. ولم تكشف النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة المعلمين لدورهم، في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي، يمكن أن تُعزى لأي من متغيري المؤهل العلمي أو الخبرة الاشرافية.

من خلال اطلاع الباحث على مجمل الدراسات السابقة يمكن أن يُستنتَج الآتي:

1) ركزت بعض الدراسات على بناء برامج تدريبية قائمة على كفايات الاقتصاد المعرفي للمعلمين المهنيين بشكلٍ عام وليس لمعلمي التربية المهنية، مثل دراسة كل من بطارسة (2005) وعيادات (2006). لكنها لم تتصدَ لكفايات خاصة بمعلمي التربية المهنية، وبالتالي فإن هذه الدراسة ستتعرض لهذه الكفايات لدى معلمي التربية المهنية من خلال تحديد هذه الكفايات والتعرف على درجة ممارسة المعلمين لها أثناء المواقف التعليمية من وجهة نظر مشرفيهم.
2) انحصرت الدراسات التي تناولت درجة ممارسة المعلمين لكفايات الاقتصاد المعرفي بمعلمي مباحث غير التربية المهنية، مثل دراسات كل من: الشديفات (2007)، ومصطفى والكيلاني (2011)، وعليه فإن الدراسة الحالية تقصت، ما قد أغفلته الدراسات السابقة وهو درجة ممارسة معلمي التربية المهنية لكفايات الاقتصاد المعرفي ومن وجهة نظر مشرفيهم التربويين.
3) الدراسات التي تناولت معلمي التعليم المهني، مثل فوكس، Fox (2001)، ودراسة ييم تيو Yim Teo (2004)، لم تلتقِ في أهدافها مع أهداف الدراسة الحالية إلا في حدود ضيقة جداً.

تؤشر الاستنتاجات السالفة الذكر إلى مدى أصالة الدراسة الحالية، وما ستضيفه للمعرفة في حقل التربية والتعليم بشكلٍ عام، وفي مجال التطوير المهني لمعلمي التربية المهنية، وبخاصة أنها استهدفت معلمي التربية المهنية الذين لم تستهدفهم أي من الدراسات السابقة.

مشكلة الدراسة

تشير العديد من الدارسات السابقة، مثل: بطارسة (2005)، وعبدالحميد وآخرون(2007)، والشديفات (2007)، ومصطفى والكيلاني (2011)، إلى أن واقع تنفيذ استراتيجيات التدريس والتقويم المرتبطة بكفايات الاقتصاد المعرفي يكشف عن أن الجهود التي بذلت في هذا المضمار قد بدأت تؤتي ثمارها؛ إلاّ أن هذا لا يعني أن الواقع كان كما يُراد له، فقد برزت في هذا الواقع التعليمي مجموعة من الهنات كان منها : بقاء العديد من المعلمين منشدِّين إلى أساليب التدريس الاعتيادية؛ مما أسهم في بقاء المتعلم عاجزاً عن حل المشكلات التي تواجهه داخل الغرفة الصفية وخارجها، وبقائهم في دائرة التفكير التقليدي الذي لا ينسجم مع التدريس وفق متطلبات التطوير نحو الاقتصاد المعرفي. ولأن تقييم الممارسات التدريسية للمعلم، المستند إلى الكفايات، يتميز بالموضوعية في تحليل هذه الممارسات ومستويات أداء المعلم لها، ولما كان الأدب التربوي، الذي تمكن الباحث من الوصول إليه، أظهر أن هناك دراسات تناولت درجة ممارسة الكفايات ذات الصلة بالاقتصاد المعرفي لمعلمي مرحلة من مراحل التعليم، أو لمعلمي مادة من المواد الدراسية غير التربية المهنية، فإن ذلك يؤشر على ضرورة القيام بدراسة درجة ممارسة معلمي التربية المهنية في الأردن للكفايات التي يتطلبها تدريس مناهج صممت وفق متطلبات الاقتصاد المعرفي.

وعليه؛ فإن مشكلة هذه الدراسة تتحدد في السؤال الرئيس الآتي: "ما درجة ممارسة معلمي التربية المهنية لكفايات الاقتصاد المعرفي كما يراها المشرفون التربويون في الأردن؟"

أسئلة الدراسة

هدفت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1) ما درجة ممارسة معلمي التربية المهنية لكفايات الاقتصاد المعرفي كما يراها المشرفون التربويون في الأردن ؟.
2) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة معلمي التربية المهنية لكفايات الاقتصاد المعرفي- كما يراها المشرفون التربويون في الأردن- تُعزى لأي من متغيري المؤهل العلمي والخبرة للمشرفين، أو التفاعل بينهما؟.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في الآتي:

1. أهمية التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي، وأهمية الدور المأمول من المعلم أن يقوم به في ضوء متطلبات هذا التطوير.
2. من المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تقديم أساس قاعدي لقياس التغير الذي طرأ على ممارسات المعلمين التدريسية في ضوء متطلبات تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي، وما رافقه من برامج تطوير مهني للمعلمين.
3. تطمح هذه الدراسة إلى فتح آفاق جديدة لبحوث تربوية أخرى لرفد الأدب التربوي في مجال التربية المهنية بشكلٍ عام، وفي مجال التطوير المهني لمعلمي التربية المهنية بشكلٍ خاص.

محددات الدراسة

تتحدد نتائج هذه الدراسة في الآتي:

1- اقتصرت هذه الدراسة على استقصاء وجهة نظر المشرفين التربويين في الأردن.

2- اقتصرت هذه الدراسة على تحليل أثر متغيرات الخبرة والمؤهل العلمي للمشرف التربوي على تقديراته لدرجة امتلاك المعلمين لكفايات الاقتصاد المعرفي.

3- يتحدد تعميم نتائج هذه الدراسة بالفترة الزمنية التي أجريت فيها، أي العام الدراسي 2012-2013.

تعريف مصطلحات الدراسة

اشتملت هذه الدراسة على عدد من المصطلحات التي يمكن تعريفها على النحو الآتي:

كفايات الاقتصاد المعرفي: بالاستناد إلى العديد من التعريفات الواردة في الأدب التربوي، ومنها تعريف مؤتمن(2002أ) الوارد في ص1 من هذه الدراسة. ولأغراض الدراسة يمكن تبني التعريف الآتي:: يُقصد بكفايات الاقتصاد المعرفي تلك الكفايات ذات الصلة بقدرة المعلم على أداء مادة تخصصه وتطبيقها وفق مجالات تسعة شملت: الكفايات الأكاديمية، والكفايات الشخصية، وكفايات الإبداع والابتكار، والكفايات القيادية والإدارية، وكفايات الاتصال والتفاعل مع الطلبة، وكفايات التطوير الذاتي والنمو المهني، وكفايات القياس والتقويم، وكفاية تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكفايات التوجيه والإرشاد المهني.

معلم التربية المهنية: بالاستناد إلى التعريفات الرسمية الواردة في وثائق وزارة التربية والتعليم ، مثل: (قانون التربية والتعليم لسنة 1994) مادة (2) فقرة(أ)، فإن المعلم يُعرف على النحو الآتي: كل من يتولى التعليم أو أي خدمة تربوية متخصصة في أي مؤسسة تعليمية حكومية أو خاصة. ولأغراض هذه الدراسة تم تبني التعريف الآتي لمعلم التربية المهنية: يقصد به كل من يتولى رسمياً تدريس مبحث التربية المهنية من الصف الرابع إلى الصف العاشر الأساسي في مدارس وزارة التربية والتعليم الأردنية.

مشرف التربية المهنية: تعرضت العديد من الدراسات والبحوث إلى تعريف المشرف التربوي، **مثل:** الطعاني (2007) والطويسي والطعاني(2010)، وتمحورت في مجملها حول تعريف المشرف التربوي بأنه خبير تربوي يتسم عمله بالصبغة الفنية، ووظيفته الرئيسية مساعدة المعلمين على النمو المهني وحل المشكلات التعليمية التي تواجههم، بالإضافة إلي تقديم الخدمات الفنية لتحسين أساليب التدريس والتقييم وتوجيه العملية التربوية الوجهة الصحيحة، وعليه، فقد تم تبني التعريف الآتي: يُقصد بمشرف التربية المهنية: كل من يتولى رسمياً النهوض بواجبات فنية تتمثل في المتابعة والتقييم والإسناد لأداء معلمي التربية المهنية في وزارة التربية والتعليم الأردنية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى تحديد درجة ممارسة معلمي التربية المهنية في الأردن لكفايات الاقتصاد المعرفي في ممارساتهم التدريسية. أما إجراءات الدراسة فشملت تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، والأداة التي تم توظيفها لغايات تحقيق أهداف الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من مشرفي التربية المهنية جميعهم، والعاملين في مديريات التربية والتعليم في الاردن ويبلغ عددهم (88) مشرفاً ومشرفة.

ولما كان مجتمع الدراسة محدوداً ومعروفاً، فقد تم استهداف كافة أفراد المجتمع، والبالغ عددهم (88) مشرفاً ومشرفة، وحيث لم يستجب كافة أفراد مجتمع الدراسة، فقد تم اعتبار الأفراد الذين خضعت بياناتهم للتحليل هم عينة الدراسة، وقد بلغ عددهم (62) مشرفاً ومشرفة، وبنسبة بلغت 71% من المجتمع الأصيل. وجاء توزيع عينة الدراسة على النحو المبين في الجدول(1).

جدول 1: توزيع عينة الدراسة وفق متغيرات الجنس والخبرة والمؤهل العلمي/التربوي

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة%
الخبرة	أقل من 5 سنوات	18	29.0
	5-10 سنوات	23	37.1
	أكثر من 10 سنوات	21	33.9
	المجموع	62	100
المؤهل العلمي/ التربوي	بكالوريوس+ دبلوم تربية	46	74.2
	بكالوريوس+ ماجستير /دكتوراه	16	25.8
	المجموع	62	100

أداة الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، وبالاستعانة بالأدب النظري والدراسات السابقة، تم تطوير استبانة كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة. وتم استخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي وعلى النحو الآتي؛ بدرجة عالية جداً وقيمتها=5، بدرجة عالية وقيمتها=4، محايد وقيمتها=3، بدرجة متدنية وقيمتها=2، وبدرجة متدنية جداً وقيمتها=1. وذلك بهدف تحديد تقدير المشرفين التربويين لدرجة ممارسة المعلمين، الذين يتابعونهم، لكفايات الاقتصاد المعرفي. ولتحديد درجة ممارسة معلمي التربية المهنية للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم، فقد استخدمت المعادلة الآتية:

(القيمة العُليا للبديل- القيمة الدنيا للبديل)÷ عدد المستويات= طول الفئة

(5-1)÷3=1.33 طول الفئة، وبذلك كانت المستويات على النحو الآتي:

درجة ممارسة بمستوى متدنٍ = 1-2.33

درجة ممارسة بمستوى متوسط= 2.34-3.66

درجة ممارسة بمستوى عالٍ=3.67-5

صدق الأداة

تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال توزيعها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية (الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة)، وعدد من الخبراء في وزارة التربية والتعليم، وكذلك المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية. وطُلب منهم الحكم على أداة الدراسة من حيث الآتي: 1) مدى كفاية مجالات/أبعاد الاستبانة، من حيث شموليتها وملاءمتها لتحقيق هدف الدراسة. 2) مدى انتماء فقرات الاستبانة للمجالات/الأبعاد التي وردت ضمنها.3) مدى سلامة الصياغة اللغوية لفقرات الاستبانة. وفي ضوء آراء المحكمين تم إجراء التعديل اللازم بما يوائم كفايات الاقتصاد المعرفي، لتتشكل الاستبانة في صورتها النهائية من 64 فقرة، في حين بلغ عدد الفقرات في الصورة الأولية للاستبانة(68) فقرة.

ثبات الأداة

تم قياس ثبات الأداة بتوظيف معامل كرونباخ ألفا لحساب الاتساق الداخلي لكل مجالٍ من مجالات الاستبانة. ويبين الجدول (2) معامل الثبات لكل مجالٍ من مجالات أداة الدراسة وللمجالات جميعها.

جدول 2: معامل الثبات لمجالات أداة الدراسة وفق معامل كرونباخ ألفا

التسلسل	اسم المجال	قيمة معامل الثبات
.1	كفايات الاقتصاد المعرفي ذات الصلة بالمجال الأكاديمي	.94
.2	كفايات الاقتصاد المعرفي ذات الصلة بالمجال الشخصي (المعلم صديق داعم للطلبة)	.85
.3	كفايات الاقتصاد المعرفي ذات الصلة بمجال الإبداع والابتكار والتميز	.94
.4	كفايات الاقتصاد المعرفي ذات الصلة بمجال القيادة والإدارة(نموذج المعلم المستشار والقائد)	.91
.5	كفايات الاقتصاد المعرفي ذات الصلة بمجال الاتصال والتفاعل مع الطلبة(المعلم المحاور والمناقش للتعلم)	.92
.6	كفايات الاقتصاد المعرفي ذات الصلة بمجال التطوير الذاتي/المهني	.83
.7	كفايات الاقتصاد المعرفي ذات الصلة بمجال التقويم والاختبارات	.87
.8	كفايات الاقتصاد المعرفي ذات الصلة بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	.85
.9	كفايات الاقتصاد المعرفي ذات الصلة بمجال التوجيه والإرشاد المهني	.91
	معامل الثبات للأداة ككل	**.94**

وقد أظهرت التحليلات بأن معامل الثبات للأداة ككل (.94)، وهذه قيمة ملائمة لأغراض تطبيق أداة الدراسة وتُطمئن الباحث لاعتمادها لأغراض هذه الدراسة.

اجراءات الدراسة

نفذت الدراسة من خلال اعتماد الاجراءات الآتية:

1. بعد استكمال إجراءات تطوير الاستبانة والتحقق من صدقها وثباتها، تمت زيارة مديرية الإشراف التربوي في وزارة التربية والتعليم، وتم اطلاعهم على هدف الدراسة لأخذ الموافقة الرسمية بإجرائها، وتم الحصول على أسماء المشرفين التربويين ومديرياتهم، حيث بلغ عددهم (88) مشرفاً موزعين على (42) مديرية تربية وتعليم.
2. تم الاتصال بأقسام الاشراف في مديريات التربية والتعليم كافة، وبعد توضيح هدف الدراسة تم تزويد الباحث بالهاتف والبريد الالكتروني الشخصي لكل مشرف من قبل أقسام الإشراف التربوي في المديريات.
3. تم التواصل مع المشرفين التربويين بشكل شخصي، وبعد توضيح هدف الدراسة تم استئذانهم بإرسال نسخة من الاستبانة على البريد الالكتروني لكل منهم، ليصار الى إعادتها للباحث بذات الطريقة.
4. تم استرجاع ما مجموعه (62) استبانة من اصل (88) تم توزيعها عبر البريد الالكتروني. واعتبر المشرفين اصحاب هذه الاستبانات هم عينة الدراسة.
5. تم إدخال البيانات التي تحتويها (62) استبيانا إلى الحاسب، ومن ثم إخضاعها للمعالجات الإحصائية واستخراج النتائج.
6. حرص الباحث على التواصل مع جميع أفراد مجتمع الدراسة (عبر الهاتف والبريد الالكتروني) لاسترداد أكبر عدد ممكن من الاستبانات، وسيتم تزويد كل من شارك في تعبئة الاستبانات بنسخة من الدراسة حال نشرها.

متغيرات الدراسة

أولاً: المتغيرات المستقلة

أ) متغير الخبرة، وله ثلاثة مستويات:

1- أقل من 5 سنوات **2-** 5 سنوات - 10 سنوات **3-** أكثر من 10 سنوات.

ب) متغير المؤهل العلمي: وله مستويان:

1- بكالوريوس + دبلوم تربية **2-** بكالوريوس +ماجستير أو/ماجستير ودكتوراه

ثانياً: المتغير التابع

ويتمثل في تقديرات المشرفين التربويين لدرجة ممارسة معلمي التربية المهنية في الأردن للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي.

نتائج الدراسة ومناقشتها

تم تناول نتائج هذه الدراسة ومناقشتها وفقا لتسلسل الأسئلة التي انطلقت منها الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

نص السؤال الأول من الدراسة على الآتي: ما درجة ممارسة معلمي التربية المهنية في الأردن لكفايات الاقتصاد المعرفي كما يراها المشرفون التربويون؟.

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من المجالات التي تناولتها الدراسة المتعلقة بدرجة ممارسة معلمي التربية المهنية، في الأردن، للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال وجهة نظر مشرفيهم. وقد شمل ذلك المجالات التسعة الآتية: المجال الأكاديمي، والمجال الشخصي (المعلم صديق داعم للطلبة)، ومجال الإبداع والابتكار والتميز، ومجال القيادة والإدارة(نموذج المعلم المستشار والقائد)، ومجال الاتصال والتفاعل مع الطلبة(المعلم المحاور والمناقش للتعلم)، ومجال التطوير الذاتي/المهني، ومجال التقويم والاختبارات، ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومجال التوجيه والإرشاد المهني.

كذلك تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات ضمن كل مجال من المجالات التسعة. وقد عقب استعراض النتائج، ذات الصلة بكل مجال على حده، مناقشة وتفسير هذه النتائج. وتوضح الجداول (3-12) كافة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول وعلى النحو الآتي:

وينبغي الإشارة إلى أنه تم استعراض نتائج الدراسة بداية لدرجة ممارسة معلمي التربية المهنية لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم وفق مجالات أداة الدراسة كافة، ثم تم استعراض نتائج الدراسة وفق كل مجال على حده.

جدول 3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة ممارسة معلمي التربية المهنية لكفايات الاقتصاد المعرفي وفق مجالات أداة الدراسة من وجهة نظر مشرفيهم

رقم المجال	المجال	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الممارسة
5	الاتصال والتفاعل مع الطلبة(المعلم المحاور والمناقش للتعلم)	7	3.56	.685	1	متوسط
4	القيادة والإدارة(نموذج المعلم المستشار والقائد)	7	3.28	.814	2	متوسط
2	الشخصي (المعلم صديق داعم للطلبة)	6	3.27	.711	3	متوسط
9	التوجيه والإرشاد المهني	7	3.13	.867	4	متوسط
1	الأكاديمي	8	3.11	.936	5	متوسط
7	التقويم والاختبارات	7	2.98	.704	6	متوسط
3	الإبداع والابتكار والتميز	9	2.77	.903	7	متوسط
6	التطوير الذاتي/المهني	6	2.75	.704	8	متوسط
8	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	7	1.78	.494	9	متدنٍ
الأداة ككل		64	2.96	.665		**متوسط**

النتائج ذات الصلة بالمجالات ككل

يُلحظ من النتائج التي يشتمل عليها الجدول (3) أن المتوسط الكلي لدرجة ممارسة معلمي التربية المهنية للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم قد بلغ 2.96، وبانحراف معياري بلغ 0.665، وهذا المتوسط يشير إلى درجة ممارسة متوسطة.

وقد احتل المرتبة الأولى، بين المجالات كافة، درجة ممارسة المعلمين للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي في مجال الاتصال والتفاعل مع الطلبة، وذلك بمتوسط بلغ (3.56) وبانحراف معياري بلغ (0.685)، وهذا المتوسط يؤشر لدرجة ممارسة من مستوى متوسط وفق المعيار المعتمد في تصنيف الممارسات ، وهذا المتوسط أقرب ما يكون لدرجة الممارسة العالية. وقد يُعزى ذلك إلى الأهمية الاساسية لهذه المهارات، إذ يتم بها وعن طريقها نقل المعرفة إلى الطلبة وتبادلها معهم وبينهم، مما يسهل مهمة المعلم في التعليم وييسر مهمة الطالب في التعلم، وذلك وصولاً لتحقيق النتاجات التعلمية المرجوة. في حين احتل المرتبة الأخيرة، بين المجالات كافة، درجة ممارسة المعلمين للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بمتوسط بلغ (1.78) وبانحراف معياري بلغ (0.665)، وهذا المتوسط يؤشر لدرجة ممارسة متدنية وفق المعيار المعتمد في تصنيف ممارسة المهارات، وهو يُعبر عن واقع غير مقبول لتوظيف البنية التحتية المتوافرة لمنظومة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد يُعزى ذلك إلى أن ممارسة المهارات

ذات الصلة بهذا المجال غير إلزامية لمعلم التربية المهنية، أو أنها غير متابعة من قبل مدير المدرسة كمشرف مقيم في المدرسة، أو حتى من قبل مشرفي التربية المهنية مما أدى بالمعلم إلى عدم الالتفات إلى أهمية المهارات ذات الصلة بهذا المجال. وجاءت ممارسة المهارات ضمن المجالات المتبقية كافة بدرجة متوسطة، ولكن بمتوسطات حسابية متفاوتة.

وتتفق النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول، نظراً لأنّ درجة الممارسة كانت بمستوى متوسط، بنتائج العديد من الدراسات السابقة، ومنها: دراسة بطارسة (2005)، ودراسة الشديفات (2007)، ودراسة مصطفى والكيلاني (2011). وقد يمكن تفسير ذلك بأن مستوى ممارسة المعلم الأردني، بغض النظر عن المبحث الذي يدرسه، للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي لم ترقَ بعد لمستوى الأداء العالي الذي يوائم ما تخطط لتحقيقه وزارة التربية والتعليم، وأن برامج تدريب المعلمين بحاجة إلى إعادة نظر بحيث تركز على مجالات الكفايات التي أسهمت في تدني مستوى ممارسة المعلم لمهارتها، وبخاصة معلمي التربية المهنية (موضوع هذه الدراسة).

النتائج المتعلقة بكل مجال من مجالات كفايات الاقتصاد المعرفي:

المجال الأكاديمي

يُلحظ من البيانات التي يشتمل عليها الجدول (4) أن درجة ممارسة معلمي التربية المهنية للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي في المجال الأكاديمي، كما يراها مشرفوهم قد كانت بمستوى متوسط. حيث بلغ المتوسط الكلي لهذا المجال (3.11) وبانحراف معياري بلغ (.936). وجاءت كفايات هذا المجال في المرتبة الخامسة بين المجالات التسعة. في حين جاءت مهارات هذا المجال في المرتبة الأولى وفق دراسة مصطفى والكيلاني (2011)، وفي المرتبة الثانية وفق دراسة الشديفات (2007). وهذه النتيجة تشير الى أن محتوى برامج تأهيل معلمي التربية المهنية لم يرق للمستوى الذي يوائم التدريس وفق متطلبات التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي. وللتحديد تبين أن أفضل الممارسات في هذا المجال كانت في مهارة إعداد خطط يومية ترتبط بنتاجات التعلم، وممارسة المعلمين لدور الموجه والميسر للمعرفة من خلال النشاطات التعليمية. في حين جاءت أقل المهارات ممارسة من قِبل المعلمين، كما يرى ذلك المشرفون التربويون: مهارة تقديم نشاطات تعليمية إثرائية لتحسين اتجاهات ومهارات المتعلمين، وكذلك مهارة المعلمين في توظيف مصادر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثناء المواقف التعليمية التعلمية. وهنا يلحظ مرة أخرى أن أدنى درجات الممارسة كانت للمهارات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإن اختلف مجال الكفايات، وهذا يؤكد أن هناك معيقات تحول دون ممارسة المهارات ذات الصلة بمجال تكنولوجيا المعلومات وإن تغيرت صيغها وموقعها من المجالات التسعة.

جدول 4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الأكاديمي

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الممارسة
2	إعداد خطط يومية ترتبط بنتاجات التعلم المرجوة.	3.45	.953	1	متوسط
5	ممارسة دور الموجه والميسر للمعرفة من خلال النشاطات التعليمية.	3.42	1.095	2	متوسط
3	تنظيم البيئة الصفية لتكون جاذبة للتعلم.	3.34	.788	3	متوسط
1	إعداد الخطط الفصلية وفقاً لمتطلبات اقتصادالاقتصاد المعرفي.	3.18	1.000	4	متوسط
6	تصميم أنشطة تحفز الطلبة على التعلم الذاتي.	3.08	.929	5	متوسط
7	استخدام أساليب تعليمية تعلمية توافق مهارات الاقتصاد المعرفي، مثل:(حل المشكلات، التفكير الإبداعالإبداعي).	2.94	1.172	6	متوسط
4	تقديم نشاطات تعليمية إثرائية لتحسين مهارات واتجاهات الطلبة.	2.92	.997	7	متوسط
8	توظيف مصادر تكنولوجيا التعليم والاتصالات في أساليبهم التدريسية.	2.55	1.155	8	متوسط
المجال ككل		3.11	.936	5	متوسط

المجال الشخصي (الصديق الداعم للطلبة)

يُلحظ من البيانات التي يشتمل عليها الجدول (5) أن درجة ممارسة معلمي التربية المهنية للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي في المجال الشخصي(المعلم كصديق للطلبة وداعم لعملية تعلمهم)، كما يراها مشرفوهم قد كانت بمستوى متوسط. حيث بلغ المتوسط الكلي لهذا المجال (3.27) وبانحراف معياري بلغ (.711). وجاءت كفايات هذا المجال في المرتبة الثالثة بين المجالات التسعة. وهذه مرتبة متقدمة بين تسعة مجالات، وبالتالي فهذه النتيجة تتفق إلى حد ما مع نتائج دراسة كل من الشديفات(2011)، ودراسة فوكس Fox (2001). وكانت أفضل المهارات ممارسة في هذا المجال مهارتين: مهارة تعزيز المعلم للعلاقات الإيجابية بين طلبته، ومهارة المعلم في تقبل أفكار طلبته والبناء عليها بما يخدم الموقف التعليمي التعلمي. ويرى الباحث أن هاتين المهارتين تُعدّان من أبجديات كفايات المعلم في إدارة المجموعات الطلابية، وبخاصة كل ما يسهم في التعاطف والتفاهم مع التلاميذ، والقدرة على توجيه أفكارهم في السياق الجماعي، واحترام مشاعر وقدرات وحرية التعبير لدى التلاميذ. في حين

جاءت أقل المهارات ممارسة في هذا المجال من قبل المعلمين، كما يرى ذلك المشرفون التربويون: مهارة مساعدة المعلم لطلبته ليكونوا منتجين للمعرفة وليسوا متلقّين لها فقط، وكذلك مهارة المعلمين في الحرص على تعرف الدور المطلوب منهم في ضوء متطلبات التطوير التربوي الموجه نحو الاقتصاد المعرفي. وقد يُعزى ضعف ممارسة المعلمين لمثل هاتين المهارتين إلى بقائهم في دائرة التعليم التقليدي، وحرصهم على ممارسة دور المعلم المباشر، وقد يدلل على ذلك محتوى المهارة رقم (12) ضمن هذا المجال، والتي تشير إلى أن المعلم لم يهتم بتعرف الدور المطلوب منه في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي.

جدول 5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الشخصي (الصديق الداعم للطلبة)

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى درجة الممارسة
14	تعزيز العلاقات الإيجابية بين طلبته.	3.95	.948	1	عالٍ
10	تقبل أفكار الطلبة والبناء عليها.	3.56	.802	2	متوسط
9	اعتبار اختلاف وجهات النظر مع الآخرين على أنها فرصة للإثراء المعلوماتي.	3.29	.837	3	متوسط
13	التواصل مع المجتمع المحلي لتحسين العملية التعليمية التعلمية.	3.23	.965	4	متوسط
11	مساعدة الطلبة ليكونوا منتجين للمعرفة لا متلقين لها فقط.	2.85	1.038	5	متوسط
12	تَعرُف دورهم في التطوير التربوي الموجه نحو الاقتصاد المعرفي.	2.79	.926	6	متوسط
المجال ككل		3.27	.711	3	**متوسط**

مجال الإبداع والابتكار والتميز

يُلحظ من البيانات التي يشتمل عليها الجدول (6) أن درجة ممارسة معلمي التربية المهنية للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي في مجال الإبداع والابتكار والتميز، كما يراها مشرفوهم قد كانت بمستوى متوسط. حيث بلغ المتوسط الكلي لهذا المجال (2.77) وبانحراف معياري بلغ (903.). وجاءت كفايات هذا المجال في المرتبة السابعة بين مجالات الكفايات التسعة. وهذا يشير إلى أن درجة الممارسة، للمهارات ذات الصلة بهذا المجال، وإن كانت متوسطة إلا أن ترتيب مهارات هذا المجال جاءت في مرتبة متأخرة بين المجالات التسعة، وبالتالي يمكن أن يستنتج بأن المعلمين لا يولون المهارات التي تثير الإبداع لدى الطلبة، أو حتى تحفزهم على التفكير الإبداعي، درجة كافية من الاهتمام بطريقة تحقق النتاجات المرجوة وفق متطلبات كفايات الاقتصاد المعرفي. وكانت أفضل مهارتين ممارسة في هذا المجال : مهارة إتاحة المعلم الوقت الكافي لطلبته للتفكير بعمق أثناء تنفيذ الأنشطة المرتبطة بدروس التربية المهنية، وكذلك مهارة حرصه على إكساب طلبته مهارات الابتكار في تنفيذ التمارين العملية التي يتطلبها تدريس التربية المهنية. إلا أنه يبدو بأن هذه المهارات كانت تمارس في حدود ضيقة، حيث إنها لم تنعكس من خلال المهارات الأخرى. إذ جاءت أقل المهارات ممارسة في هذا المجال من قِبل المعلمين، كما يرى ذلك المشرفون التربويون: مهارة اهتمام المعلمين بتنمية الاتجاه الإيجابي لدى طلبتهl نحو التعلم المستمر(المتمثل في إفساح المجال أمام الطلبة في البحث والتقصي)، وكذلك مهارة المعلم في توفير بيانات تعلمية تثير الإبداع لدى طلبته أثناء المواقف التعليمية التعلمية. والحال هذه، فإنه من الضرورة بمكان إعادة النظر في محتوى برامج التدريب أثناء الخدمة لمعلمي التربية المهنية بحيث تشتمل على مهارات ذات صلة بكفايات الإبداع والابتكار.

جدول 6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات اقتصاد مجال الإبداع والابتكار والتميز

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى درجة الممارسة
18	إتاحة الوقت الكافي أمام طلبتهم للتفكير بعمق أثناء تنفيذ الأنشطة المرتبطة بدروس التربية المهنية.	3.03	1.040	1	متوسط
19	إكساب طلبتهم مهارات الابتكار في تنفيذ التمارين العملية التي يتضمنها المبحث.	3.02	.983	2	متوسط
21	تنفيذ أنشطة صفية تحفز على تنمية التفكير الإبداعالإبداعي لدى طلبتهم(مثل العصف الذهني، الاستقصاء، حل المشكلات، التعلم النشط ...الخ).	3.00	1.040	3	متوسط
15	تقديم أفكار إبداعية تتعلق بالدروس اليومية غير تلك الواردة في الكتاب أو دليل المعلم.	2.92	1.219	4	متوسط
16	إفساح المجال أمام طلبتهم لممارسة التعلم الذاتي.	2.76	1.019	5	متوسط
20	إنتاج محتويات معرفية متنوعة (غير تقليدية) يمكن تداولها من قبل الطلبة بيسر وسهولة.	2.73	.978	6	متوسط
22	تشجيع طلبتهم على الاستقلالية في التفكير وممارسة التعلم.	2.73	.995	7	متوسط
17	تنمية الاتجاه الإيجابي لدى طلبتهم نحو التعلم المستمر (من خلال البحث والاستقصاء).	2.68	1.004	8	متوسط
23	توفير بيئات تعليمية تثير الإبداعالإبداع لدى الطلبة.	2.40	.983	9	متوسط
المجال ككل		2.77	.903	7	متوسط

مجال القيادة والإدارة (نموذج المعلم المستشار والقائد)

يُلحظ من البيانات التي يشتمل عليها الجدول (7) أن درجة ممارسة معلمي التربية المهنية للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي في مجال القيادة والإدارة (نموذج المعلم المستشار والقائد)، كما يراها مشرفوهم قد كانت بمستوى متوسط. حيث بلغ المتوسط الكلي لهذا المجال (3.28) وبانحراف معياري بلغ (814.). وجاءت كفايات هذا المجال في المرتبة الثانية بين مجالات الكفايات التسعة. وهي مرتبة متقدمة بين هذه المجالات وتؤشر على أن ممارسات المعلمين جاءَت متماشية مع التغيرات الواسعة التي يمر بها الطالب، من حيث حاجته الماسة إلى معلم متمكن تربوياً وعلمياً يمارس دور المستشار والداعم للطلبة، بل ويتولى قيادة عملية تعلم الطالب بدلاً من قيادة الطالب نفسه. وكانت أفضل مهارتين ممارسة في هذا المجال: مهارة توزيع المعلم المسؤوليات بين طلبته بحيث يتم تنفيذ أنشطة التربية المهنية في وقت محدد من الطلبة جميعهم ، وكذلك مهارة المعلم في حرصه على ممارسة دور المعلم القدوة والأنموذج لطلبته. في حين جاءت أقل المهارات ممارسة في هذا المجال من قبل المعلمين، كما يرى ذلك المشرفون التربويون: مهارة إدارة المعلم للأمور المالية ذات الصلة بتنفيذ أنشطة التربية المهنية بما يكفل تحقق نتاجات التعلم، وكذلك مهارة المعلم في تفويض بعض المهام الإدارية والقيادية الروتينية لطلبته بما يُشعر كل طالب بأنه جدير بالاحترام وبالتالي فهو شريك استراتيجي في عملية التعلم والتعليم في آن معاً. وقد يفسر تدني ممارسة المعلم للمهارات ذات الصلة بالأمور المالية بحقيقة أن الأمور المالية في المدارس غالباً ما تكون بيد مدير المدرسة، وبالتالي فإن هذه النتيجة تؤشر على أن المعلمين ومديري المدارس لا زالوا يمارسون دورا تقليدياً في مجال تفويض بعض المهام المالية وبخاصة فيما يتصل بمتطلبات تطبيق التمارين العملية في مبحث التربية المهنية.

جدول 7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال القيادة والإدارة(نموذج المعلم المستشار والقائد)

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى درجة الممارسة
25	توزيع المسؤوليات بين الطلبة لتنفيذ الأنشطة المهنية ضمن وقت محدد.	3.52	.987	1	متوسط
27	ممارسة دور المعلم القدوة والأنموذج لطلبتهم.	3.45	.862	2	متوسط
30	وضع توقعات واضحة لسلوك الطلبة ومعايير مناسبة للانضباط.	3.37	.979	3	متوسط
26	تنظيم بيئة صفية تفاعلية داعمة للتعلم(من خلال الاهتمام بتنظيم المكان الصفي والتنظيم المناسب للطلبة في مشاغل التربية المهنية).	3.32	.988	4	متوسط
28	إدارة وقت التعلم بفاعلية (بشكل يحقق النتاجات المرجوة ضمن الوقت المتاح).	3.31	1.018	5	متوسط
29	إدارة الأمور المالية ذات الصلة بأنشطة التربية المهنية بما يكفل تحقق نتاجات التعلم.	3.16	1.119	6	متوسط
24	تفويض بعض المهام الإدارية والقيادية الروتينية للطلبة بما يشعر كل طالب بأنه شريك إستراتيجي في عملية التعليم والتعلم.	2.94	.866	7	متوسط
	المجال ككل	3.28	.814	2	متوسط

مجال الاتصال والتفاعل مع الطلبة(المعلم المحاور والمناقش للتعلم)

يُلحظ من البيانات التي يشتمل عليها الجدول (8) أن درجة ممارسة معلمي التربية المهنية للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي في مجال الاتصال والتفاعل مع الطلبة (المعلم المحاور والمناقش للتعلم)، كما يراها مشرفوهم قد كانت بمستوى متوسط. حيث بلغ المتوسط الكلي لهذا المجال (3.56) وبانحراف معياري بلغ (685.). واحتلت كفايات هذا المجال المرتبة الأولى على مجالات الكفايات التسعة. وكان هناك أربع من أصل سبع مهارات اشتمل عليها هذا المجال قد جاءت درجة ممارستها بمستوى عالٍ، وهي على التوالي الفقرات: (36، 31، 37، 35، 32، 34، 33). في حين جاءت أقل مهارتين ممارسة في هذا المجال من قبل المعلمين، كما يرى ذلك المشرفون التربويون: توظيف وسائل الاتصال الالكترونية في تزويد أولياء أمور الطلبة بتغذية راجعة عن أداء أبنائهم، وكذلك الاهتمام بالأفكار التي يطرحها الطلبة من خلال الإصغاء إليهم. وتتسق هذه النتيجة، المتعلقة بضعف ممارسة مهارة توظيف وسائل الاتصال الالكترونية، مع النتائج ذات الصلة بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإن اختلف السياق الذي وردت به، حيث إن تقديرات المشرفين لدرجة ممارسة المعلمين للمهارات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانت متدنية حتى وإن اختلف المجال؛ وبخاصة المهارات التي وردت في المجال الأكاديمي ومجال التطوير الذاتي/المهني بالإضافة لهذا المجال(الاتصال والتواصل مع الطلبة). وهذا كله يعزز أهمية الالتفات لأية مهارات ذات صلة بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإن اختلف المجال الذي وردت به المهارة. وقد تفسر هذه النتائج المتعلقة بهذا المجال بملاحظة أن المهارات التي لها علاقة مباشرة بمحتوى خطط التأهيل قبل الخدمة (برامج إعداد المعلمين في كليات التربية) جاءت تقديرات المشرفين لدرجة ممارستها عالية أو متوسطة تميل إلى الأعلى، والمهارات التي ليست لها علاقة مباشرة (أي أنها لم تكن ضمن محتوى المساقات الجامعية) ببرامج إعداد المعلمين، نلحظ أن تقديرات المشرفين لدرجة ممارسة المعلمين لها جاءت متدنية أو متوسطة تميل إلى المتدنية. هذا يؤكد أهمية إعادة النظر في خطط مساقات برامج إعداد المعلمين في كليات التربية.

جدول 8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الاتصال والتفاعل مع الطلبة(المعلم المحاور والمناقش للتعلم)

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى درجة الممارسة
36	ممارسة مهارة الحوار والنقاش مع طلبتهم.	4.05	.556	1	عالٍ
31	التواصل مع طلبتهم بشكل يسهل تعلمهم وتعليمهم.	3.74	.828	2	عالٍ
37	إتاحة المجال لطلبتهم لممارسة الحوار والنقاش البناء بينهم.	3.71	.857	3	عالٍ
35	عرض المعارف والمعلومات بأسلوب ميسر وسلس.	3.68	.696	4	عالٍ
32	تنمية مهارات الاتصال والتواصل مع الآخرين لدى طلبتهم.	3.65	.832	5	متوسط
34	الاهتمام بالأفكار التي يطرحها الطلبة من خلال الإصغاء إليهم.	3.48	.864	6	متوسط
33	توظيف وسائل الاتصال الالكترونية في تزويد أولياء الأمور بتغذية راجعة عن أداء أبنائهم.	2.63	1.134	7	متوسط
المجال ككل		3.56	.685	1	متوسط

مجال التطوير الذاتي/المهني

يُلحظ من البيانات التي يشتمل عليها الجدول (9) أن درجة ممارسة معلمي التربية المهنية للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي في مجال التطوير الذاتي/المهني، كما يراها مشرفوهم قد كانت بمستوى متوسط. حيث بلغ المتوسط الكلي لهذا المجال (2.75) وبانحراف معياري بلغ (.704). وجاءت كفايات هذا المجال في المرتبة الثامنة بين مجالات الكفايات التسعة. أي أنها جاءت في مرتبة متأخرة بين تلك المجالات. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الشديفات(2011)، واختلفت إلى حد ما مع نتائج دراسة مصطفى والكيلاني (2011)، وقد يعزى ذلك إلى أن دراسة الشديفات شملت كافة معلمي التعليم الأساسي في حين أن دراسة مصطفى والكيلاني انحصرت في معلمي التربية الإسلامية. من ناحية أخرى يلحظ بأن أفضل المهارات ممارسة في هذا المجال، كما يرى ذلك المشرفون التربويون: فهم المعلمين لدور المشرف التربوي بصفته ميسراً تربوياً، والاستمرارية في تطوير مستواهم المهني (الأكاديمي والتربوي). في حين جاءت أقل المهارات ممارسة في هذا المجال من قبل المعلمين، كما يرى ذلك المشرفون التربويون: ممارسة البحث التربوي الذي يساعد على حل مشكلات الطلبة التعليمية التعلمية، وكذلك توظيف نتائج البحوث والدراسات التربوية بما يقدم للطلبة من فعاليات تدريسية. ومرة أخرى، وإلى جانب مجال الإبداع والابتكار، فإن هذه النتيجة تؤكد أهمية أن يُعاد النظر في برامج التأهيل والتدريب قبل الخدمة واثناءها بحيث تشتمل على وتتضمن مهارات ذات صلة بكفايات الاقتصاد المعرفي في مجال الإبداع والابتكار.

جدول 9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التطوير الذاتي/المهني

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى درجة الممارسة
39	فهم دور المشرف التربوي بصفته ميسراً تربوياً.	3.56	.898	1	متوسط
38	الإستمرارية في تطوير مستواهم المهني (الأكاديمي والتربوي).	3.05	.948	2	متوسط
41	المشاركة في أنشطة التطوير المهني على مستوى مدارسهم ومديرياتهم.	2.98	1.063	3	متوسط
42	توظيف مصادر ووسائل تكنولوجيا المعلومات في تطوير معرفتهم وقدراتهم في التعليم.	2.79	.994	4	متوسط
40	ممارسة البحث التربوي الذي يساعد في حل مشكلات طلبته التعلمية والتعليمية.	2.16	.853	5	متدني
43	توظيف نتائج البحوث والدراسات التربوية في ما يقدم للطلبة من فعاليات تدريسية.	2.00	.905	6	متدني
المجال ككل		2.75	.704	8	متوسط

مجال التقويم والاختبارات

يُلحظ من البيانات التي يشتمل عليها الجدول (10) أن درجة ممارسة معلمي التربية المهنية للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي في مجال التقويم والاختبارات، كما يراها مشرفوهم قد كانت بمستوى متوسط. حيث بلغ المتوسط الكلي لهذا المجال (2.98) وبانحراف معياري بلغ (.704). وجاءت كفايات هذا المجال في المرتبة السادسة بين مجالات الكفايات التسعة. واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة مصطفى والكيلاني (2011) والشديفات(2011)، مما يؤكد أن أداء المعلمين في مجال التقويم والاختبارات المدرسية، في الأردن، لا زال بحاجة إلى اهتمام أكبر ليحقق النتاجات المرجوة وفق متطلبات التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي؛ أي أن تدني درجة ممارسة المعلمين لمهارات هذا المجال ليست حصراً بمعلمي التربية المهنية بل تنسحب على معلمي التعليم الأساسي بشكلٍ عام. من ناحية أخرى كانت أفضل مهارتين ممارسة في هذا المجال هما: مهارة

معلمي التربية المهنية في تحليل نتائج الاختبارات لطلبتهم، وكذلك مهارة المعلمين في تقديم ملاحظاتهم على أداء طلبتهم مع بيان كيفية تحسين هذا الأداء. في حين جاءت أقل المهارات ممارسة في هذا المجال من قبل المعلمين، كما يرى ذلك المشرفون التربويون: مهارة تطوير المعلمين لاختبارات مدرسية تراعي الأوزان النسبية لمهارات الاقتصاد المعرفي، وكذلك قدرة المعلمين على تجذير

مفهوم التقويم الذاتي لدى طلبتهم، وهذه تؤشر مرة أخرى إلى أن هناك فجوة في المعرفة لدى المعلمين فيما يتصل بممارسة مهارات تقييمية تعكس فهماً حقيقيا لمضامين التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي. أي أن ممارسة معلم التربية المهنية لأساليب أو مهارات التقييم لم تشمل بعد طرق التقويم الحديث والتي تدفع الفرد لإنتاج معرفة جديدة، أو توظف معارفه في مواقف جديدة يتمكن من خلالها حل مشكلات خاصة بالموقف الذي يتعلمه.

جدول 10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التقويم والاختبارات

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى درجة الممارسة
47	تحليل نتائج الاختبارات لطلبتهم.	3.42	1.167	1	متوسط
49	تقديم ملاحظات على أداء طلبتهم وكيفية تحسين هذا الأداء.	3.39	.947	2	متوسط
45	إشراك الطلبة في تقويم اداءاتهم. (وذلك من خلال مثلاً: عرض نتاجات التمارين العملية التي ينتجها الطلبة أمام بعضهم البعض).	3.34	.788	3	متوسط
48	تزويد طلبتهم بتغذية راجعة فورية وغير فورية عن تعلمهم وتقدمهم.	3.31	.916	4	متوسط
46	وضع مؤشرات واضحة للإنجاز لدى طلبتهم.	2.95	1.047	5	متوسط
44	تطوير الاختبارات المدرسية بأوزان نسبية تراعي مهارات الاقتصاد المعرفي.	2.34	.788	6	متوسط
50	تجذير مفهوم التقويم الذاتي لدى طلبته.	2.16	.682	7	متدني
المجال ككل		2.98	.704	6	متوسط

مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : يُلحظ من البيانات التي يشتمل عليها الجدول (11) أن درجة ممارسة معلمي التربية المهنية للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يراها مشرفوهم كانت بمستوى مُتدنٍ . حيث بلغ المتوسط الكلي لهذا المجال (1.78)، وبانحراف معياري بلغ (494.). وجاءت كفايات هذا المجال في المرتبة التاسعة والأخيرة بين مجالات الكفايات التسعة كافة. واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الشديفات(2011)، في حين اختلفت مع نتائج دراسة Fox(2011)، وتفسير ذلك أن دراسة الشديفات استهدفت البيئة الأردنية، في حين استهدفت دراسة Fox البيئة الأمريكية، وبالتالي فإن طول التجربة الأمريكية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يمكن مقارنتها بالحداثة النسبية للتجربة الأردنية في هذا المجال. إلا أن ذلك لا يُسَوّغ في ضوء ما ينفق عليه، وبخاصة عندما نُقر بريادة الأردن في المنطقة في هذا المجال. وربما يُعزى التدني في درجة ممارسة المعلمين للمهارات ذات الصلة بكفايات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى كون توظيف مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست من المهارات الإلزامية لمعلم التربية المهنية، وبخاصة إذا لم تجد أي شكل من أشكال المتابعة من المشرف المختص أو مدير/ة المدرسة كمشرف مقيم. وجُل ما تمت الإشارة إليه يكشف عن واقع غير مقبول لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل معلمي التربية المهنية، ويكشف عن حاجة فعلية لتأهيل وتدريب ومتابعة أكثر لمعلمي التربية المهنية. ويعزز ذلك ما كشفت عنه بعض نتائج الدراسات ذات الصلة، مثل دراسة الخزاعلة والجوارنة Kazzaleh & Jawarneh(2006)، حيث أشارت إلى أن اهم معيقات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية من أجهزة حاسوب وتجهيزات مختبرات الحاسوب، فإن ضعفاً في كفاية برامج تدريب المعلمين سواء ما قبل أو أثناء الخدمة، بالإضافة إلى تدني كفاية الوقت المتوافر للمعلم للتخطيط لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جدول 11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الممارسة
51	توظيف الشبكة العنكبوتية(الانترنت) كمصدر مهم من مصادر المعلومات وبالتالي التعلم.	2.13	.820	1	متدني
53	توظيف قواعد البيانات الالكترونية لمتابعة طلبتهم وتقدمهم التعليمي.	2.10	1.112	2	متدني
52	تطوير مواد تعلمية جديدة باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	2.05	.711	3	متدني
56	استخدام التكنولوجيا في جمع المعلومات ونقلها وإرسالها.	1.68	.621	4	متدني
57	استخدام أنشطة تقوم على برمجيات تثير مهارات التفكير لدى طلبتهم.	1.61	.686	5	متدني
55	تعزيز الحوار والمناقشة بتوظيف مهارات التواصل التكنولوجي الحديث.	1.52	.718	6	متدني
54	استخدام الاختبارات المحوسبة في تقييم طلبتهم.	1.45	.619	7	متدني
المجال ككل		1.78	.494	9	متدني

من ناحية أخرى ومع الأخذ بعين الاعتبار أنّ المهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي في هذا المجال كانت جميعها بمستوى متدنٍ ، إلا أن افضل مهارات هذا المجال ممارسة من قبل معلمي التربية المهنية كانت: مهارة توظيف الشبكة

العنكبوتية(الانترنت) كمصدر من مصادر التعلم والمعلومات، وكذلك مهارة معلمي التربية المهنية توظيف قواعد البيانات الالكترونية لمتابعة طلبتهم وتقدمهم التعلمي. في حين جاءت أقل المهارات ممارسة في هذا المجال من قبل المعلمين، كما يرى ذلك المشرفون التربويون: مهارة تعزيز الحوار والمناقشة بتوظيف مهارات التواصل التكنولوجي الحديث، وكذلك مهارة استخدام الاختبارات المحوسبة في تقييم طلبتهم.

مجال التوجيه والإرشاد المهني

يُلحظ من البيانات التي يشتمل عليها الجدول (12) أن درجة ممارسة معلمي التربية المهنية للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي في مجال التوجيه والإرشاد المهني، كما يراها مشرفوهم قد كانت بمستوى متوسط. حيث بلغ المتوسط الكلي لهذا المجال (3.13) وبانحراف معياري بلغ (.867). وجاءت كفايات هذا المجال في المرتبة الرابعة بين مجالات الكفايات التسعة. وهذه المرتبة المتقدمة، نوعاً ما، تؤكد- وإن كانت اللقاءات الفردية تمثل الأداة الأهم في التوجيه والإرشاد المهني- أن الممارسات الحديثة في هذا المجال يمكن أن تعتمد على جملة من الوسائل مثل مجموعات النقاش، توفير المعلومة عن طريق محتوى الدروس التي تقدم من خلال المباحث المختلفة، وفي مقدمة هذه المباحث مبحث التربية المهنية. من ناحية أخرى كانت أفضل المهارتين ممارسة في هذا المجال: مهارة استثمار معلمي التربية المهنية للمحتوى المعرفي للمادة لتوجيه الطلبة وإرشادهم مهنيا، وكذلك مشاركة معلمي التربية المهنية في برامج الإرشاد والتوجيه المهني في مدارسهم من خلال الأنشطة المدرسية ذات العلاقة بالتربية والتوجيه المهني. في حين جاءت أقل مهارتين ممارسة في هذا المجال من قبل المعلمين، كما يرى ذلك المشرفون التربويون: مهارة ممارسة المعلمين لأنشطةٍ توجه الطلبة للأعمال التي تتواءم مع اتجاهاتهم وقدراتهم، وكذلك مهارة المعلمين في إشراك الطلبة في برامج تساعدهم على تلبية احتياجاتهم وميولهم واتجاهاتهم المهنية.

جدول 12: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التوجيه والإرشاد المهني

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى درجة الممارسة
60	استثمار المحتوى المُقدم من خلال مبحث التربية المهنية لتوجيه الطلبة وإرشادهم مهنياً.	3.48	.805	1	متوسط
58	المشاركة في برامج الإرشاد والتوجيه المهني من خلال الأنشطة المدرسية المختلفة.	3.39	1.014	2	متوسط
59	ممارسة دور المرشد المهني لطلبتهم.	3.29	.894	3	متوسط
63	مساعدة الطلبة على تعرف الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمهن المختلفة.	3.26	1.186	4	متوسط
64	توجيه الطلبة للاستفادة من خدمات الإرشاد والتوجيه المهني.	3.15	1.304	5	متوسط
61	اقتراح أنشطة توجه الطلبة للأعمال التي تتواءم مع اتجاهاتهم وقدراتهم.	2.79	1.042	6	متوسط
62	إشراك الطلبة في برامج تساعدهم على تلبية احتياجاتهم وميولهم واتجاهاتهم المهنية.	2.63	1.012	7	متوسط
المجال ككل		3.13	.867	4	متوسط

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

نص السؤال الثاني على الآتي: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة معلمي التربية المهنية في الأردن لكفايات الاقتصاد المعرفي، كما يراها المشرفون التربويون، تُعزى لأي من متغيرات المؤهل العلمي والخبرة للمشرفين، أو التفاعل بينهما؟.

متغير المؤهل العلمي والتربوي

يتضح من البيانات التي يشتمل عليها الجدول (13)، أن المتوسط الحسابي لتقديرات المشرفين التربويين لدرجة ممارسة معلمي التربية المهنية، للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد

المعرفي، من حملة البكالوريوس في التربية المهنية والدبلوم العام في التربية بلغ (3.00) وبانحراف معياري قدره (.725)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي لتقديرات نظرائهم من حملة البكالوريوس في التربية المهنية والماجستير/أو الماجستير والدكتوراه في التربية الذي بلغ (2.83) وبانحراف معياري بلغ (.442). ولتعرف دلالات هذه الفروق فقد تم فحصها من خلال إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي، حيث لم تظهر التحليلات (كما هو مبين في الجدول 13)، فروق ذات دلالة إحصائية، حيث قد بلغت قيمة ف(.838) وعند مستوى دلالة بلغ (.364) وهذه قيم غير دالة إحصائياً. واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة بطارسة(2005) ودراسة مصطفى والكيلاني (2011). ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن أغلب المهارات التي تناولتها الدراسة مستمدة من الإطار العام لمنهاج التربية المهنية، وبالتالي فإن هذه الأوعية المعرفية مشتركة لدى جميع المشرفين بغض النظر عن مؤهلهم العلمي، بالإضافة إلى حقيقة أن الخطط الدراسية لبرامج البكالوريوس والماجستير والدكتوراه-(من خبرة الباحث المباشرة)- في الجامعات نادراً ما تشتمل على مضامين الاقتصاد المعرفي لينعكس ذلك التباين على شكل تباين ناجم عن متغير المؤهل العلمي، وبالتالي فإن معرفة المشرفين بمهارات الاقتصاد المعرفي تنحصر بما تلقوه من معارف أثناء الخدمة (التطوير التربوي).

جدول 13: تحليل التباين الأحادي لدرجة ممارسة معلمي التربية المهنية لمهارات الاقتصاد المعرفي وفق متغير المؤهل

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
بكالوريوس+ دبلوم عالٍ	46	3.00	.725	بين المجموعات	.372	1	.372		
بكالوريوس+ ماجستير أو دكتوراه	16	2.83	.442	داخل المجموعات	26.614	60	.444	.838	.364
				المجموع	26.986	61			

متغير الخبرة

يتضح من البيانات التي يشتمل عليها الجدول (14)، أن المتوسط الحسابي لتقديرات المشرفين التربويين لدرجة ممارسة معلمي التربية المهنية، للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي، قد كان الأعلى لدى المشرفين من ذوي الخبرة الأحدث (أقل من خمس سنوات) وبمتوسط بلغ (3.42) وبانحراف معياري بلغ (.329)، وبمتوسط بلغ (2.80) لتقديرات المشرفين من ذوي الخبرة المتوسطة (5-10 سنوات)، وبانحراف معياري بلغ (.443)، وفي الأخير جاءت تقديرات المشرفين من ذوي الخبرة الأطول (أكثر من 10سنوات)، وبمتوسط بلغ (2.74) وانحراف معياري بلغ (.825).

ولتعرف دلالات هذه الفروق فقد تم فحصها من خلال إجراء اختبار تحليل التباين، حيث أظهرت التحليلات (كما هو مبين في الجدول 14)، وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث قد بلغت قيمة ف(7.527) وعند مستوى دلالة بلغ (.001) وهذه قيم دالة إحصائياً.

جدول 14 : تحليل التباين الأحادي لدرجة ممارسة معلمي التربية المهنية لمهارات الاقتصاد المعرفي وفق متغير الخبرة

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
أكثر من **10** سنوات	21	2.74	.825	بين المجموعات	5.486	2	2.743	7.52	.001
5-10 سنوات	23	2.80	.433	داخل المجموعات	21.500	59	.364		
أقل من **5** سنوات	18	3.42	.329	المجموع	26.986	61			
الكلي	62	2.96	.665						

ولبيان مرجعية الفروق لصالح أي من فئات الخبرة الثلاث، تم استخدام الإحصائي (شيفيه) Scheffe، وتبين النتائج بحسب جدول(15) عن أن الفروق كانت لصالح تقديرات المشرفين التربويين من ذوي الخبرة الحديثة. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة مصطفى والكيلاني(2011)، وقد تُعزى هذه النتيجة إلى حقيقة أن التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي في الأردن قد بدأ منذ عشر سنوات فقط، وهذا انعكس على تطوير معايير اختيار المشرفين لتتطلب أن يكون المشرف واعياً وملماً بأهداف وكفايات الاقتصاد المعرفي. ويمكن كذلك تفسير هذه النتيجة بأن هناك فجوة معرفية، في مجال كفايات الاقتصاد المعرفي، بين المشرفين المعينين حديثاً والمشرفين القدامى؛ حيث إن المشرفين الجدد أكثر حماساً في متابعة التجديدات التربوية، في حين أنه يبدو أن الملل قد بدأ يتسرب إلى نفس المشرف ذي الخبرة الطويلة أو أنه بدأ يقنع نفسه بأنه يمتلك كفاءة في الكفايات والمعارف كافة، وبالتالي فإن أي تجديد تربوي لا يثير لديه أي اهتمام.

جدول 15: نتائج اختبار شيفيه لمقارنة الفروق بين تقديرات المشرفين بحسب متغير الخبرة

الخبرة	أقل من 5 سنوات	5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
أقل من 5 سنوات	-	*.59	*.71
5-10 سنوات	-*.59	-	.11
أكثر من 10 سنوات	-*.71	-11.	-

*الفروق دالة إحصائياً عند $\alpha = 0.05$

التفاعل بين متغيري الدراسة

يتضح من البيانات التي يشتمل عليها الجدول (16)، وكذلك شكل (1)وجود تفاعل بين متغيري الدراسة (المؤهل العلمي والتربوي والخبرة في الإشراف التربوي)، وذلك على تقديرات المشرفين التربويين لدرجة ممارسة معلمي التربية المهنية للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي، حيث بلغت قيمة ف (6.480) وبمستوى دلالة بلغ (.003) وهذه قيم دالة إحصائياً. وقد تفسر هذه النتيجة بعدم استقلالية تأثير كل متغير على تقديرات المشرفين لدرجة ممارسة معلمي التربية المهنية لكفايات الاقتصاد المعرفي، بل إن تأثر تقديرات المشرفين بمتغيرات الدراسة

ناجم عن تفاعل هذه المتغيرات فقط، وبالتالي فلا يشير إلى استقلالية تأثير المتغيرات.

أما الشكل(1) فيكشف عن النحو الذي سار عليه التفاعل بين متغيري الدراسة. إذ أن المشرفين من حملة مؤهل البكالوريوس بالإضافة إلى دبلوم التربية، وبالرغم من كون تقديرهم لدرجة ممارسة المعلمين عالية إلا اننا نجد أن درجة تقديراتهم تنخفض كلما زادت خبراتهم، وذلك مقارنة مع زملائهم من حملة درجة الماجستير والدكتوراه، والذين يزيد مستوى تقديراتهم لدرجة ممارسة معلمي التربية المهنية لكفايات الاقتصاد المعرفي كلما زادت خبرتهم. وهذا يمكن تفسيره بأن الغالبية العظمى من حملة الماجستير والدكتوراه هم من حديثي أو متوسطي الخبرة، وحيث أن التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي في الأردن قد بدأ منذ عشر سنوات فقط، فقد انعكس ذلك على تطوير معايير اختيار المشرفين لتتطلب أن يكون المشرف واعياً وملماً بأهداف وكفايات الاقتصاد المعرفي. أو قد يفسر ذلك بأن هناك فجوة معرفية، في مجال كفايات الاقتصاد المعرفي، بين المشرفين المعينين حديثاً والمشرفين القدامى؛ حيث إن المشرفين الجدد أكثر حماساً في متابعة التجديدات التربوية. وكذلك يكشف الشكل (1) عن أن تقديرات المشرفين من ذوي الخبرة المتوسطة(5-10)، بغض النظر عن مؤهلاتهم، قد تقاربت تقديراتهم لدرجة ممارسة معلمي التربية المهنية لكفايات الاقتصاد المعرفي. ويمكن تفسير ذلك بأن البيانات الإضافية التي اشتملت عليها استبانة الدراسة بينت أن النسبة الكبرى من المشرفين الذي خضعوا لبرامج تدريبية في مجال الاقتصاد المعرفي كانت بين ذوي الخبرة المتوسطة وبنسبة بلغت 40%، في حين بلغت 33% لدى حديثي الخبرة (أقل من 5 سنوات)، و 27% لدى ذوي الخبرة الطويلة (أكثر من 10 سنوات)، مما يؤشر على أن المشرفين من ذوي الخبرة المتوسطة وان اختلفت مؤهلاتهم يشتركون بوعي متقارب حول كفايات الاقتصاد المعرفي وتقدير درجة ممارسة المعلمين لها.

جدول 16: نتائج تحليل التباين لأثر التفاعل بين متغيرات الدراسة (المؤهل أو الخبرة في مجال الإشراف التربوي)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة
المؤهل العلمي والتربوي	.381	1	.381	1.223	.274
الخبرة في مجال الإشراف التربوي	.534	2	.267	.857	.430
التفاعل بين المؤهل*الخبرة	4.038	2	2.019	6.480	.003*
الخطأ	17.451	56	.312		
الكلي	571.099	62			

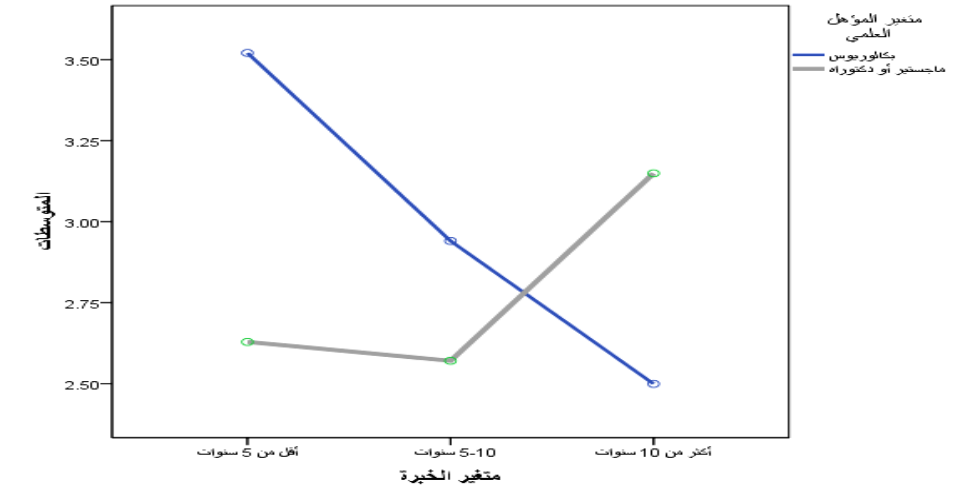

شكل (1): التفاعل بين متغيري الدراسة(الخبرة والمؤهل العلمي)

التوصيات

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يوصي بالآتي:

1) تضمين قائمة المهارات التي تم حصرها في هذه الدراسة، وضمن مجالاتها المختلفة، في محتوى برامج التنمية المهنية لمعلمي التربية المهنية في الأردن، وبالتالي إمكانية الاستفادة منها لأغراض تقييم وتقويم أدائهم أثناء المواقف الصفية، وذلك من قبل المساند التربوي(المشرف التربوي)، ومدير المدرسة كمشرف مقيم.
2) تشجيع معلمي التربية المهنية على استخدام كل ما يتوفر في مدارسهم من معطيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوظيفها في تدريس محتوى مادة التربية المهنية.

3) تصميم برامج تدريبية لمعلمي التربية المهنية تتضمن بشكلٍ خاص المهارات التي كشفت التقديرات عن درجة ممارسة متدنية لها، وفق نتائج هذه الدراسة، أي تلك المهارات التي جاء متوسط تقدير المشرفين لدرجة ممارستها 2.33 وأقل. والتي تشمل كافة المهارات المتضمنة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (السبع)، بالإضافة إلى ما يتعلق بممارسة البحث التربوي الذي يساعد في حل المشكلات، وتوظيف نتائج البحوث والدراسات التربوية في ما يقدم للطلبة من فعاليات تدريسية. وكذلك مهارة المعلم في تجذير ممارسة التقويم الذاتي لدى المتعلمين.

4) إجراء المزيد من الدراسات لتحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي التربية المهنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة تلك المهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي والاستفادة من نتائج هذه الدراسة في هذا المجال.

المراجع

بطارسة، منيرة. (2005).**بناء برنامج تدريبي قائم على كفايات الاقتصاد المعرفي للتنمية المهنية لمعلمات الاقتصاد المنزلي في الأردن**،: أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

جرادات، ناصر محمد سعود. (2012). أثر الاهتمام بإدارة المعرفة على تنمية وتطوير الموارد البشرية في المنظمات العربية. ورقة عمل مقدمة إلى **ندوة"اتجاهات مستقبلية في تنمية الموارد البشرية في الدول العربية"**، الرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، **عمّان 26-2012/9/27.**

الزركاني، خليل حسن. (2013). **الاقتصاد المعرفي والتعليم الالكتروني في كفاءة العنصر البشري**.

نقلاً عن الموقع الالكتروني:

www.publication.Ksu.edu.sa، تاريخ الاطلاع: 2013/6/1

الشديفات، وليد شفيق. (2007). **درجة ممارسة معلمي المدارس الأساسية لمهارات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مديري المدارس في مديرية التربية والتعليم للواء قصبة المفرق.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

الطعاني، حسن. (2007). **الاشراف التربوي: مفاهيمه، أهدافه، أسسه، أساليبه**، عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الطويسي، أحمد؛ والطعاني، حسن. (2010) درجة ممارسة مشرفي التربية المهنية لأسلوب الاشراف الاكلينيكي من وجهة نظر معلمي التربية المهنية في محافظة الكرك/الأردن. المجلة التربوية، جامعة الكويت، (24)، 94، 455-496.

عبدالحميد، حسين؛ القضاة، خالد؛ وأبو لبده، خطاب. (2007). **الدراسة الوطنية التقويمية الشاملة لمهارات اقتصاد المعرفة، التقرير الأول:** سلسلة منشورات المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية(129)، الأردن.

عيادات، هيثم. (2006). **بناء برنامج تدريبي لتنمية المهارات الأدائية لدى معلمي التعليم الصناعي في ضوء التوجه نحو اقتصاد المعرفة في الأردن وبيان أثره في تنمية تلك المهارات**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

مراد، صالح. (2009). كفايات معلم التربية الفنية في مرحلة التعليم الأساسي بمصر: دراسة تقويمية، **عالم التربية**، (27)، 431-448.

مصطفى، مهند خازر؛ والكيلاني أحمد محي الدين. (2001). درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم في الأردن. **مجلة جامعة دمشق**: (27)، 3+ 681،4-718.

مؤتمن، منى عماد الدين. (2002أ). دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي. عمّان: **رسالة المعلم**،(43) العدد الأول: 12-14.

مؤتمن. منى. (2002ب). **نحو رؤية مستقبلية للنظام التربوي في الأردن.** عمان، شركة مطبعة أروى.

وزارة التربية والتعليم. (2013). الاقتصاد المعرفي. الموقع الالكتروني للوزارة. نقلا عن:

http://www.moe.gov.jo/Projects/ProjectMenuDetails.aspx?MenuID=8&ProjectID=1 as retrieved on 2-6-2013.

Bonal, X. & Rambla, X. (2003). Captured by the Totally Pedagogized Society: Teacher and Teaching in the Knowledge Economy. *Globalization, Societies and Education*, (11), 2: 169-184.

Biniswicz, M. L. (1990). *Illinois Public Secondary School Principal Perceptions Regarding the Importance and Development Professional Competencies*. DA1-A, 50/08. P2315.

Fox, Candace Knapp (2001) *Teacher Efficacy, Professional Development, Professional Practices and Critical Science-Based FCS Curriculum*

Warner, C. (1994). *The Development of Generic Competencies in Australia and New Zeland.* National Centre for Educational Research, Australia.

Yim-Teo, T. (2004). Reforming Curriculum for a Knowledge Economy: the Case of Technical Education in Singapore. *Paper presented to the NCIIA 8th Annual Meeting Titled: Education that Works*: 137-144.

Implementation. The Ohio State University: Unpublished Ph.D. Dissertation.

As retrieved from the Internet on 3-6-2013: http://info.lib.tku.edu.tw/ebook/redirect.asp?bibid=1224183

Khazzaleh, T and Jawarneh, T (2006). Barriers to Effective Information Technology Integration in Jordanian Schools as Perceived by In-Service Teachers. *Jordanian Journal of Educational Sciences,* (2), 4, 281-292.